

انتشار القوة وأثرها على حركة التوازنات العالمية

م.م انمار علي ابراهيم الزهيري

الملخص:

يرتبط انتشار القوة بالقوة الابتكارية للدولة ومستوى الكثافة المالية المطلوبة للطرف المبتكر الأول (أ)، بينما ترتبط الحيازة للطرف الثاني (ب) وللقوة المماثلة أو المبتكرة من قبل طرف (أ) بمدى قدرت الطرف (ب) على توفير قدرات مالية أكبر، حيث تزيد كلفة القدرات التكنولوجية خصوصا في الابتكارات العسكرية، ساهمت الابتكارات العسكرية الرئيسة، دوراً حاسماً في الأهمية على مدى مراحل التأريخ المختلفة في تحديد توازن القوى الى جانب توقيت الحرب وكثافتها، ما جعلت القدرات العسكرية في حالة من التطور الدائم، ولم يقف حدود انتشار القوة عند القوة العسكرية فحسب، بل لاح الانتشار حدود القوة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية كمحصلة للانتشار غير المقاوم للعولمة، بينما اثر انتقال القوة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بشكل كبير في بنية النظام الدولي واعتلت الولايات المتحدة الامريكية هيكلية الهرم الدولي من ناحية امتلاك القوة الشاملة، ذلك ما احوال الى انتشارها كقوة عظمى في معظم ارجاء العالم.

The proliferation of power and its effect on the movement of global balance

The proliferation of power is linked to the innovative strength and the level of financial intensity of the Country which is required for the first innovator (a), while the possession is linked to the second party (b) and to the similar or innovative strength of party (a) which is related to the ability of party (b) in order to provide greater financial capacity, where the cost of Technological capabilities increases especially in military innovations. The major military

innovations have played a crucial role over different phases of history for the determining the balance of power along with the timing and intensity of the war, which has made military capabilities ever-evolving, and it didn't stop on the military strength only, but it expanded to involve the economic, technological and cultural strength as a result of the Unconditional diffusion of Globalization. The post-Soviet transition in 1991 greatly influenced the structure of the international system, so the United States assumed the structure of the international pyramid in terms of universal power, Superlative for the most parts of the world.

Key words: proliferation of power - state's innovative strength-military power-strategic balance.

المقدمة

لاشك إنَّ عالم اليوم يضم منظومة عالمية منتظمة بقواها الدولية الفاعلة والمؤثرة بما تحوزه من مداخلات القوة والتأثير، يصطف إلى جانبها منظومات إقليمية لا تقل أهمية في تأثيرها عن سواها من القوى الدولية الأخرى بمداخلات قوتها، لكن نطاق تأثيرها منصب على الأقليم التي تمسه جغرافيا وذلك بحكم محدودية نطاق قوتها والفعل المترتب عليه قياسا بسواها من القوة العالمية نتيجة التفوق في القوة بين الدول ومدى انتشارها.

ما ينتج عن ذلك تكافؤ بين الفاعلين على المستوى الدولي بين الدول ذات التأثير العالمي (التوازن الشامل) والتكافؤ ذات التأثير الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي، يرتكز التوازن بشكل عام على ما تملكه الدولة من قوة، تارة نجد صعود ونزول الدول في تراتبية الهرم الدولي يعود الى التغير في منحنيات قوة الدولة داخليا نتيجة لانتشار القوة أو حصول الدولة على اشكال القوة لم تكن تمتلكها قبل أو تأثير المتغيرات الدولية بما تمنحه من فرص للتفوق أو تقليل التهديدات.

تتسم بنية القوى الدولية بحراك تفاعلي مطرد، بين إمكانات قوتها الداخلية، وأدائها الخارجي الذي يفضي الى التوازن الاستراتيجي مع سواها من القوى العالمية الأخرى، بمعنى ان اساس استدامة توازن القوة يعتمد بالدرجة الأساس على التكافؤ في

القوة بين الدول سوء على المستوى الأقليمي أو العالمي، وبالتالي فإن انتشار القوة يحدث خلال في عملية التوازن الاستراتيجي العالمي، فكلما حازت الدول على أجناس جديدة للقوة كلما مكنها تأدية ادوار أقليمية ومن ثم دولية، وبالتالي فإن التكافؤ في القوة أو الوصول الى درجة من التكافؤ القوي هو ما سيثير الاختلال المُدرك أو غير المدرك، في توازن القوى، بمعنى إنَّ التكافؤ أصبح بدلالة الصراع وليس بدلالة الاستقرار في حال انتشار القوة .

. أولاً: مشكلة البحث

تنبع اشكالية الدراسة من وجود اختلال في تراتبية القوى الدولي على المستوى الأقليمي والدولي نتيجة لانتشار القوة بين الفواعل من الدول على أقل تقدير ضمن اطارها الأقليمي، ما يحدث ذلك اختلال في عملية التوازن الأقليمي والدولي

: ثانيا: الفرضية

تنطلق فرضية البحث من افتراض مفاده : كلما حازت الدولة على إمكانات قوة جديدة، وعملت على توظيفها ، كلما تمكنت من ضبط إيقاع التوازن الاستراتيجي الأقليمي و العالمي مع سواها ، والعكس صحيح

.المبحث الأول : الاطار المفاهيمي

. المطلب الأول: فهم القوة

بدأ يتشدد الجدل حول ما هية القوة وما هية مساراتها ومقوماتها، اذ مر مفهوم القوة بمراحل متعددة جعلت من القوة مفهوماً متغير (غير ثابت) كانعكاس للمتغيرات الداخلية والخارجية، مر مفهوم القوة بتحويلات جوهرية لاحت مضامينها حتى تغير مفهوم القوة وانتقلت دلالاته، حيث ناقش الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، بأن اساس القوة هو التفاعل، ومن مقولاته الشهيرة اذ يفترض في القوة انها توجد في الكون بطريقة مركزة أو منتشرة، وناقش الفن تولفر بأن القوة هي المعرفة وان امتلاك المعرفة ^(١) يمثل اساساً لامتلاك الثروة، والقوة العسكرية

بينما عرفها سان توزو في كتابه (فن الحرب) بأنها كافة العمليات العسكرية^(٢). المهمة للامة، وهي اساس الموت والحياء وطريق النجاة والدمار فلايد من اختيارها وفي اطار انتقال المفهوم تعد القوة من اكثر المفاهيم التي تتطور في سياق المحيط بها حتى يصعب تحديد نهاياتها، اذ يذكر وبهذا الصدد ان القوة هي ليست هدف وانما وسيلة من اجل تحقيق الاهداف^(٣)، بالاشارة الى تغير في دلالة مفهوم القوة فأصبحت القوة تتخذ ثلاثة اتجاهات في تحديد مفهومها الأول: بدلالة التأثير فيرى فيريس إن^(٤) القوة هي (قدرة التأثير في الآخرين في وقت السلم والحرب

كما ربط مورجنتاؤ بفكرة التأثير والتحكم في المكاسب عرف القوة ايضا : بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، وبالتالي يمكن تحديد قوة دولة (أ) عن طريق معرفة المحصلة النهائية للتأثير الذي تمارسه ضد دولة اخرى بهدف امتلاك^(٥) المزيد من الموارد .

أما القوة عند لستاسنكر فعرفها بدلالة التوظيف كأتجاه اخر ربط فيه المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة، حيث عرّف القوة بأنها (قدرة الشعب في استخدام موارده^(٦)) (المادية وغير المادية التي تمتلكها، بما يمكنه من تأثير على سلوك الشعوب الأخرى بينما عرف جونز القوة بأنها المساهمة في صنع القرارات كأتجاه ثالث، ومن هنا يؤكد جونز على أن القوة تضم عدة عناصر منها مادية وغير مادية (معنوية)، أما مودلسكي عرف القوة بأنها (قابلية الدولة في استخدام الوسائل المتوفرة لديها من أجل^(٧)) (الحصول على سلوك ترغب في أن تتبعه الدول أخرى

اما القوة في الفكر الاستراتيجي فيقصد بها قدرة الدولة على توظيف مصادر القوة المتاحة في فرض ارادتها، وتحقيق اهدافها ومصالحها القومية والتأثير في ارادات^(٨) الدول الأخرى ومصالحها واهدافها

ويتضح من هذه التعريفات بأن القوة ليست كما يرى بعض المختصين بأنها القوة العسكرية فقط وإنما القوة في الوقت الحاضر تشمل العناصر كافة منها (القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية)، وهناك سمات للقوة غالبا ما تكون معنوية غير

ملموسة، وأيضا يمكن أن نَعِيدَ قوة الدولة في تغير مستمر نتيجة هبوط أو صعود . منحنيات القوة الداخلية، اذ تؤثر سلباً أو ايجاباً على قوة الشاملة للدولة

وكما هو معلوم هناك أشكال عدّة للقوة منها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التنظيمية، وإن القوة العسكرية تكون لها أهمية كبيرة، لأن من خلالها يمكن للدولة أن تفرض قراراتها على الآخرين ويمكن التعرف على القوة العسكرية للدولة من خلال مؤشرات عدّة منها حجم القوات المسلحة في الدولة أو نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي أو على نوعية السلاح الذي تمتلكه الدولة

أما بالنسبة للقوة الاقتصادية فإنها تعد الركيزة الأساس من عناصر قوة الدولة وإن الجغرافية السياسية تهتم اهتماماً كبيراً بهذه القدرة، لأنه إذا كانت الدولة قوية اقتصادياً فإن لها فرصاً لزيادة القدرة العسكرية، لأن لها القابلية على الحصول على معدات عسكرية متطورة، وإن الخريطة السياسية العالمية في الوقت الحاضر تؤكد هذا (٦)الكلام إذ إن الدول المتقدمة اقتصادياً هي الدول المتقدمة عسكرياً

ويقدر ارتباط القوة (قوة الدولة) بمؤشرات قوتها الداخلي ، أي بمنحنى القوة الداخلية المرتكز على رص القدرات الداخلية الناجمة عما تحوزه الدولة عناصر قوية متغيرة قد تكون اكتسبتها نتيجة تطوير مقدرات داخلية (أي صناعة القدرات) (١٠) كما يعبر عنها الدكتور العمار ، أو امتلاكها كمحصل لانتشار القوة خارجياً (القوة العابرة) .

إنَّ منطلق دلالات التغير في منحنى القوة يرتبط بالدرجة الأساس بالتغير الحاصل في منابع القوة المتمثلة بجملة مقومات (ثابتة ومتغيرة) تحوزها الدولة وامكانية توظيفها (كالموقع الجيوبولتيكي- والقوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية، فضلاً عن عنصر أو منبع قووي مهم يتمثل بالقوة الاستخبارية جنباً الى عوامل اخرى . (معززة للقوى

كذلك ان تعاضم قوة الدول يرتبط بمدى التغيرات في منحنى القدرات الداخلي فإذا كان المنحنى يشير الى التصاعد في القدرات ، يمنح الدولة امكانية في

التأثير والتحكم والمساهمة في فرض التوازنات الإقليمية والدولية (خارجياً) أي بمعنى انها تصبح قوة مؤثرة بالآخرين، لذلك يذهب بيرتراند في تحديد القدرات بدلالة القوة ^(١١) أو السلطة المؤثرة لذلك يعرفها بأنها نتائج التأثيرات المقصودة.

في حين تتمحور القوة بثلاثة أنواع مكونه له الأول: القوة الصلبة: والتي يمكن اجمالها بأستخدام بالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية، بينما مثلت القوة الناعمة نوع اخر من انواع القوة : الذي يكمن جوهرها في كيفية التأثير في الآخرين وجعلهم يفعلون ما نريد دون ارغامهم أو اجبارهم بالقوة، أو هي القدرة على تحقيق الاهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدول المستمدة من موارد يغلب عليها الطابع غير المادي^(١٢)، في حين جاءت القوة الذكية: حالة تجمع ما بين الاثنين، ويُعد مفهوم ومقياس القوة وقدرة الدولة على ترجمة هذه القوة عبر أي آلية من الياتها الى اهداف وطنية محددة، احد أكثر الخصائص الأساس للمنتظر الواقعي، ويفرض معظم رواد التوجه الواقعي ان مصلحة الدوله هي الحيازة على أكبر قدر ممكن من القوة وممارسته بعد الحصول عليها، والمحافظة على القوة ورفدها بأجناس قوة جديدة تخلق الفارق ^(١٣) بينها وبين الدول الأخرى الساعية للحيازة على القوة .

. المطلب الثاني : مفهوم التوازن

يشير التوازن في ابسط معانيه الى حالة التكافؤ والتعادل بين وضعين يمثل فيها التوازن الحالة الوسطى تقريباً ، الا انه في المحصلة يصف حالات الاعتدال النسبي في مختلف العلوم.

وفي اطار الدراسات السياسية، فمنذ القرن السادس عشر شاع اصطلاح التوازن وأصبح جزءاً من اللغة السياسية، حيث يشير التوازن الى الحاله المثالية المقبولة في حياه الافراد والمؤسسات والجماعات والدول فهو يصف حالة التعادل والتكافؤ فيما بينها، بغية منع الصراع وتحقيق الاستقرار ، وليس بالضرورة ان يكون التوازن حالة مثالية في تحقيق الاستقرار، وانما هي الحاله المسكنة والمهدئة للصراع اذ يمثل التوازن

أداة من أدوات تحقيق الاستقرار الأقليمي أو الدولي إلا أن هذه الحالة نسبية وليس مطلقة.

واختلف الباحثون في تحديد عن جوهرية التوازن فهناك من أشار إلى التوازن^(١٤) . على أنه نظرية تحكم العلاقات الدولية بغية تحقيق السلم

بينما تحدث آخرون بأنه "سياسة" لتحقيق الاستقرار، وآخرون ذهبوا بوصفه "نظام" بينما يشير توازن القوى إلى وضع دولي ينشأ عن صراع بين الدول من خلال هذا الصراع تتفوق مجموعة من الدول على غيرها فينشأ بين الدول المتفوقة حالة من التكافؤ النسبي، وتصبح هذه الدول متكافئة فيحدد بعضها بعض من الهيمنة مما يخلق^(١٥) . أحيانا مدة من الاستقرار النسبي في العلاقات الدولية

ويعرفه سدني . ب . فاي في دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية بأنه: التعادل الصحيح في القدرة، بين أعضاء أسرة الأمم بحيث يمنع واحدة منها أن تصبح قوية^(١٦) . أكثر مما ينبغي، فتكون قادرة بفرض إرادته على الآخرين

بينما يصفها كانتور بأنه حالة من الأتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة، غير أن هذا التوازن لا يعني بضرورة التعادل التام في القدرات فهو خط في متسع من الطول بين وضعين متعارضين قد يقترب من أحدهما أكثر من الآخر، ولكن حالة التوازن تبقى قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين عندها فإن التوازن^(١٧) . يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج

بينما يصف الدكتور مازن الرمضاني (التوازن) بأنه حالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساس داخل النظام السياسي الدولي (التوازن الشامل) أو داخل نظم الفرعية (التوازن الأقليمي) فقط واثـر ذلك^(١٨) . في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها

على الرغم من تعدد التعريفات الواردة عن مفهوم التوازن إلا أن في المجمل تشير إلى حالة التوزيع المتعادل في القوة، وفي مناسبات أخرى فهو يشير للتوزيع غير المتعادل للقوة، ما يدعو ذلك إلى الحيرة والغموض، والسبب في ذلك هو الأصرار

على تقديم تعريفاً واحداً للتوازن، ولأن النظام الدولي منذ بدء التكوين يتعلق بوجود فواعل متعددة فإن ذلك يستدعي الاستعارة، ومن هنا ارتبط مفهوم التوازن بـ (الميزان) القوى كأستعارة تبين افتراضات القوة تمدنا برؤية مختلفة تماماً عن الكيفية التي يتفاعل بها العالم^(١٩).

بينما يعرف التوازن الاستراتيجي بمفهومه الشامل بأنه : الحالة التي تتعادل عندها المقدرات البنائية، و السلوكية، و القيمة لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر و بما يمكنها أيضاً من التحرك و حرية العمل في جميع المجالات^(٢٠). للعودة الى هذه الحالة عند حدوث اي خلل فيها بما يحقق الاستقرار.

لا شك ان توازن القوى هو فكره ذات امتداد تاريخي سواء تعلق الأمر في التوازن الفرعي أو الشامل، وكما ان التوازن الفرعي "الأقليمي" هو الأسبق وجوداً ، وبما ان العلاقات في الماضي أقل شمولاً فإن توازنات القوى اخذت الطابع نفسه والقاعدة العامة ان التوازن الفرعي لا يمكن ان يعمل مستقلاً عن القوى الاساس في النظام الدولي^(٢١)، أي بمعزل عن الاطراف الرئيسة لما لها القدرة من التأثير على مستوى شامل في معظم الاقاليم كحالة الولايات المتحدة الامريكية.

كذلك ان ظاهرة التوازن " توازن القوى " ظاهرة غير ثابتة أو بديهية، بل انها تميل دائماً الى التحول الى حالة عدم التوازن، ولهذا فإنها بحاجة دائمة الى التعديل سواء بمحاولة استعادة حالة التوازن السابقة أو انشاء توازن جديد في الغالب، والسبب في ذلك يعود الى تغير منحني القوة الداخلي للدولة، وقد تناول لازويل مفهوم توازن القوى ليس بمفهوم التكافؤ ، وذلك لان محاولة لتحقيق التوازن لا يمكن ان تكون ناجحة، والسبب في ذلك هو عدم امكانية تحقيق نقطة التساوي أو التعادل فلا بد من وجود^(٢٢) معدل للانحراف في امتلاك عناصر القوة

بينما جاء انتشار القوة ليزيد من عناصر المتداخلة في ضبط ايقاع التوازن فأعطى مفهوما حديث للتوازن، بمعنى انه اصبح يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية جانباً الى اعتبارات القدرة في التجارة والاستثمار في التكنولوجيا ووسائل نقلها ، وحماية حقوق الانسان والبيئة ، والسبب في ذلك تعاضم قوة التأثير للقدرة الاقتصادية والتكنولوجية جنباً الى العسكرية والاستراتيجية بسبب توزيع القوة الذي عقب الحرب الباردة .

المطلب الثالث: مفهوم انتشار القوة

في الوقت الذي تطرق فيه العديد من الباحثين عن جوهرية القوة ومقوماتها وسط فيض من التراكمات النظرية، الا ان التأصيل لما هية انتشار القوة تتسم بالندرة والمحدودية، فإذا كان من الممكن القول ان القوة هي القدرة على التأثير، فإن انتشار القوة يمكن اجمالاً بأنه انتقال القدرات التأثيرية من منابعها الى متبنيها بما تعنيه في ذلك من انتقال في الادوات الصانعة للقوة سواء كان ذلك الانتقال يشمل أي عامل من عوامل امتلاك القوة.

ان انتشار القوة ظاهرة حديثة ارتبطت يتعاضم دور الفاعلين من غير الدول، وذلك : لان العولمة لم تعد حكراً على أحد، ففي سبعينات القرن الماضي كانت امكانية الحصول على صورة للكرة الارضية حكراً على الولايات المتحدة الامريكية و" الاتحاد السوفيتي " لما يمتلكان من امكانات تكنولوجية ، اما الآن فلم تعد بذلك الاحتكار فأصبحت متاحة للجميع؛ والسبب يعود لما حققه التقدم التكنولوجي من اضافات جوهرية لم تكن معهودة سابقاً، الأمر الذي ساهم بشكل أوبأخر في انتشار القوة بين الفاعلين واعطى مساحة للفواعل من غير الدول للتفاعلات العالمية عبر الفضاء الالكتروني والذي زاد من المخاطر والتهديدات اتجاه الفواعل بقدر ما اعطى (٢٣) اهميته في التقدم في مختلف جوانب الحياه.

فهناك اتجاه للخروج من اسار التركيز على القوة العسكرية كتجسيد للقوة الصلبة بشكل اساسي الى الاهتمام بالصور الأخرى للقوة مثل القوة الاقتصادية -

المعيارية - الناعمة - الهيكلية ، وغيرها من اشكال القوة ، بعد ان تلمست الدول الحاجة الماسة الى مبادلة القوة العسكرية بالقوة الأخرى، بالأخص بعد دخول ابعاد جديدة للقوة، فضلا عن تهالك صرامة القطبية الاحادية وشيوع مبدأ الوفاق ابان السبعينات من القرن العشرين⁽²⁴⁾، ما ادى ذلك الى انتشار أجناس جديدة للقوة خارج الاطر العسكرية ادقها القوة التكنولوجية.

ومن هنا يمكن ان نلخص الانتشار (انتشار القوة) بأنه عملية ابتكارية لسلعة معينة بعد تنفيذ انتاجها، من ثم تحذو حذو المنتجات الطبيعية فتلاقي استحسان الآخرين ورغبتهم في تبني تلك السلعة المنتجة من قبل المتبنيين الأوائل، فيسعى المتبنيين الجدد للحيازة على تلك السلعة وبالتالي فإن العدد الاجمالي للمتبنيين أو مجموع المتبنيين لذلك الابتكار تمثل عملية الأنتشار.

SPELL OVER وبقدر تعلق الأمر بالاستصال النظري فيصف

أثر الانتشار فإنه يعبر عن أحد المفاهيم المستخدمة في النظرية الوظيفية **EFFECT** الجديدة، وهو ما يشير الى انتقال عملية التكامل الوظيفي بين الدول من مجال لآخر، وقد استخدم هذا المفهوم في تحليل أثر التطورات تحدث داخل الدولة ما على دولة اخرى تتشابه مع الدولة الأولى من حيث مكوناتها ومقدرات القوة الخاصة بها واثره على الأقلية الذي تنتمي آلية الدولة، وعلى النظام الدولي وذلك بأفترض وجود تأثير عابر للحدود لقضايا معينة⁽²⁵⁾. ويتخذ انتشار القوة نمطين

. أولاً: انتشار داخل الدولة

يشار هنا الى الانتشار بدلالة زيادة التأثير الداخلي واتساع نطاق القوة الداخلية بالشكل الذي يفضي الى تعزيز مرتكزات القوة الداخلية كمنطلق لتأسيس مكانة خارجية بين الدول، أو التأثير على مركزية القوة بالشكل الذي يضعف الدولة⁽²⁶⁾ ويفقدها المكانة والتأثير الخارجي حيث يتخذ الانتشار داخل الدولة صورتين :

الانتشار الايجابي: الذي يدعم فرضية مركزية القوة وفاعليته الدولة في التأثير . 1

: الخارجي الناجم عن منطلقات انتشار ايجابي داخليا

انتشار القوة السياسية داخل مؤسسات الدولة، مثل الحديث عن انتشار . 1

.القوة داخل البرلمان بين الاحزاب وقوى مختلفة

انتشار القوة بين المؤسسات الدولة مثل انتشار القوة في النظام الرئاسي . 2

.بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية

انتشار القوة جغرافيا بين الاقاليم ، كما في حالات توزيع ونقل السلطة . 3

.والصلاحيات في اطار الترتيبات المختلفة لامركزية الادارية والسياسية

2. الانتشار السلبي للقوة داخل الدولة الذي يدعم فرضية تراجع الدولة في مدى التأثير كالأنتشار: المطالب الاثنية والعرقية، وتفاسم التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية. فضلاً عن انتشار الجماعات المسلحة داخل حدود الدولة .

(ثانياً: الابعاد الخارجية لأنتشار القوة (تبدل مراكز القوة

يُعبّر البعد الخارجي لانتشار القوة عن انتقال القوة من المركز في الفاعل الأقوى أو مجموعة الفاعلين الأكثر قوة في الأقليم أو العالم ، الى فاعلين آخرين سواء كانوا من الدول أو من غير الدول، ويرتبط انتشار القوة في بعض جوانبه بتغير ادراك مفهوم القوة ذاته وتعدد انماطه استجابة الى تطور الواقع الدولي

فهناك اتجاه للخروج من اسار التركيز على القوة العسكرية كتجسيد القوة الصلبة بشكل اساسي الى الاهتمام بالصور الأخرى للقوة مثل القوة الاقتصادية - المعيارية - الناعمة - الهيكلية ، وغيرها من اشكال القوة المعرفية .

وتعد اسهامات جوزيف ناي في هذا المجال (انتشار القوة) تطورا في فهم الظاهرة على المستوى العالمي حيث ميز ناي في تحليله لانتشار القوة على المستوى العالمي بين صورتين: الأولى تنصرف الى انتقال القوة من الدول المهيمنة الى دول الأخرى وهي واقعة تاريخية مألوفة، والثانية : تنصرف الى انتشار القوة بين الفواعل من الدول بحيث تنتشر القوة من الدولة أو الدول التي تحتل قمه هيكل النظام الدولي الى دول أخرى ف، يصبح انتشار القوة مرتبطاً بالحديث عن التحول من الاحادية القطبية الى نظام تعدد الاقطاب . أي بمعنى ان دول تحصل على القوة التي كانت تركز على (27) مجموعة محددة من الدول

ان تغير هيكلية النظام الدولي بسقوط الاتحاد السوفيتي والانتقال من القطبية الثنائية الى نظام احادي القطبية، مثل الصورة (انتقال القوة) من طرف منافس بالحيازة على القوة الى طرف واحد مآلك للقوة، بمعنى ان تركيز القوة كان بين طرفين، واصبح التركيز لطرف واحد

بينما تمثل الصورة الثانية (انتشار القوة) تعدد الفواعل المألكة للقوة وإعادة توزيع القوة بين فواعل متعدد، ما يعني ان العالم في ظل انتشار القوة سيتجه من القطبية الاحادية الى نظام متعدد الاقطاب.

على الرغم ان مفهوم انتشار القوة يستخدم عادة للتعبير عن تراجع دور الدولة وانتهاء احتكارها لامتلاك واستخدام القوة بأشكالها المختلفة لصالح فاعلين اخرين، فإن الاطار العام هنا أصبح بدلالة انتقال القوة، بمعنى انتقال القدرة على التأثير، من حالة تركز على فاعل واحد أو منطقة واحدة، أو مجال واحد، أو صوره واحدة، الى حالة أقل تركيزا واحتكارا، وأكثر انتشارا، بين الفاعلين متعددين، ومناطق (٤٨). مختلفة ومجالات وصور متعددة

وهكذا اثر انتشار القوة على طبيعة الدول ذاتها التي اتخذت تبني انماطاً جديدة للقوة، وأخذ يشمل ذلك الاثر على الافكار التي تتعلق بهويتها ومكانتها ودورها في النظام الدولي، فضلا عن الاثر في أفكار وتوجهات الدولة على المستوى الخارجي، . والتحديات التي تواجهها داخليا وكيفية التعامل مع اهداف الدولة

وَقَرَّ انتشار القوة امكانية تغير هيكلية النظام الدولي، أو على أقل تقدير وَقَرَّ التغير في ترابعية الدول في الهرم الدولي بعد سلم الولايات المتحدة الامريكية، أي بمعنى ان انتشار القوة اثر في القوى التي تأتي في مرتبة أدنى من الولايات المتحدة من حيث الحيازة على القوة، ذلك ما جعل البعض يبحث عن التعددية القطبية أو اعاده نقلا **Timothy Garton Ash** التفكير في شكل الهرم الدولي حيث يقول **Joseph S. Nye. jr** في كتاب مستقبل القوة : ان القوة انتشرت كالهشيم رأسيا وافقياً ، واننا لا نملك عالما متعدد القطبية، كما اننا لا نملك عالما بدون قطبية (٤٩).

المبحث الثاني: انتشار القوة واثره على التوازن الاستراتيجي

إن جدلية العلاقة تتمحور حول موضوع التوازن الأقليمي والدولي والذي يتطلب علمياً دراسة منحنيات القوة والمتمثلة بالصعود أو النزول في قوة الدولة بين

اللاعبين الرئيسيين في البيئة الإقليمية والدولية ، وعلى ذلك الأساس يتضح شكل التوازن ببعديه الإقليمي والدولي ، وبالتالي فإن حقيقة التنافس الدولي يكمن في الحياة على القوة والحفاظ عليها و استدامتها الى اقصى حد ممكن أو انتقالها لتصبح قوة .مضافة لدولة ما لم تكن تملكها من قبل .

المطلب الأول: منحى القوة الداخلي و التوازن الاستراتيجي

ان منحى القوة يشير الى قياس مدى امكانية الدولة في الحفاظ على مقدرات قوتها وبالتالي ميزان قوتها الاستراتيجي على المستوى الخارجي في التوازن، بمعنى ان الدول لها مقومات قوة متغيرة عبر الزمن؛ فأذا كان المؤشر في السالب فهناك ضعف في مدى قدرة الدولة في الحفاظ وزنها الخارجي ، ذلك ويرى العديد من الباحثين أنَّ السياسات الداخلية مرتبطة في نتائجها مع الاداء الخارجي للدولة ، وان البيئة الداخلية للدول هي مرتكز لما تحققة خارجياً، من مصالح وتفوق وتوسع واستيعاب للآخرين، وبعبارة اخرى يرون ان فشل الدولة على المستوى الداخلي هو حتما سيكون فشلها على الصعيد الخارجي ما يستدعي في ذلك النظرة التكاملية للاداء⁽³⁰⁾، ولعل هذا ما يفسر انهيار الاتحاد السوفيتي، كما يمكن وصفه بتراجع (.منحى القوة أو انخفاض مؤشر القوة) التغير السلبي في منحى قوة الدولة

على العكس إن حياة القوة وتغير الايجابي في منحى القوة الداخلية يصطف الى جنبه الارادة في التأثير الإقليمي والدولي يعزز مكانة الدولة ما يغير هيكلية التوازن الإقليمي أو الدولي .

لذلك يفرض التوازن على الدول ضرورة الاعتماد على ذاتها لتحقيق أمنها القومي، ذلك من خلال تسخير كل الموارد المادية لقوتها الفعلية والكامنه، ويشمل منحى القوة جميع عناصر قوة الدولة التي تتسع لتشمل عناصر متعددة منها عدد السكان ، ومعدل الانفاق العسكري، والموقع الجغرافي⁽³¹⁾، ولم تقف عناصر قوة الدولة عند حدود ما يملكه كل عنصر من جزئية قووية تساهم في تشكيل القوة الشاملة للدولة أو منحى القوى الشامل للدولة بل ظهرت فكرة الجيو سياسية ، والجيو

اقتصادية والجيو استخبارية لتؤكد على ان القوة لم تعد تقاس بمعيار واحد بل هي قوة شاملة وفق النظرة التكاملية، واذا ما ارادت الدولة ان تركز اثارها لاعادة انتشار قوتها بمفصل واحد دون غيره) وهي ذاتها التي اثبتتها كثير من القوة الإقليمية، عندما تركز دولة (س) في قوة واحدة، تحأول ايضا ان توظف جميع المعايير لصالح تركيز اثر ادائها في هذا المجال مثل (فكرة العمق الاستراتيجي) ، على سبيل المثال؛ المانيا ترى ان سر بقائها هو ان تفصح عن ذاتها كقوة دولية مؤثرة بقياس مؤشرات القوة بدأ بالكفاءة - الفاعلية، انتهاءً الى الرخاء، الى حدما حصرت تركيزها بالعامل الاقتصادي ، بذلك فإن المانيا اسست لدورها عبر بوابة الاقتصاد لكن بالارتكز على مقومات ⁽³²⁾ .

وفي الجانب العسكري، هناك قدر واسع من أدبيات العلاقات الدولية يشير الى ان قياس القوة العسكرية والتنبؤ بنتائجها ينطويان على ما هو أكثر من مجرد تقييم الموارد المادية التي يمكن للدول ان توظفها للتأثير في ميدان القتال، وقد استندت دراسات في اجريت في السنوات الأخيرة ، بأستخدام نماذج كمية أكثر تعقيدا، حيث اظهرت ان مؤشرات القوة المادية لا تكشف عن المستقبل بالكامل، فعلى سبيل المثال يركز "دان على النظم السياسية للدول Allan Stam وآلن ستام "Reiter Dan رايتير ⁽³³⁾ وكيفية تأثيرها في نتائج ميدان القتال .

ضمن النظرية الواقعية الهيكلية : ان بنية Kenneth N. Waltz ويشير النظام الدولي تعد المحدد الاساس لسلوك الدول التي تشكل خيارات سياساتها الخارجية والتي تتأسس على توزيع القوة بين الفاعلين في النظام الدولي وما تحوزه كل دولة من عناصر قووية تستطيع من خلالها ان تفرض التوازن بمعنى ان الردع المتبادل بين الدول قد يكون حائلا امام انخراطها في الصراعات أو في توظيفها للقوة العسكرية⁽³⁴⁾، وانما بدأت الدول تلجئ تكامل منحنى القوى الداخلي من ما تحوزه ذات الدولة من قدرات قومية ، أو ببحثها عن تحالفات استراتيجية تحقق الهدف المنشود بالتكامل القووي، أو عن طريق مستوى الاستحواذ القووي بواسطة الدول

اشار الى ثلاث اطاريح في البناء **Waltz** الأخرى في النظام الدولي، بمعنى ان الهيكلية للتوازن : الأول اشراك العوامل القومية الأخرى غير المتعلقة بالجانب العسكري وركز على الاقتصاد اهمها، والثانية التآلفات الاستراتيجية للفواعل الاكثر تأثير في النظام الدولي بغية تحقيق السيطرة والحكم وممارسة هذه القدرات على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية، والثالثة: الحيابة على القوة الكمية والنوعية لان ^(٣٥)زيادة القوة تسمح بممارسة افعال واسعة النطاق.

ان التغير في منحنيات القوة الداخلية سوى كان تطويرا للقدرات القومية للدولة أو اكتساب القوة عن طريق الانتشار تؤثر وبشكل مباشر على التوازن الاستراتيجي، فكلما حازت الدولة على اجناس جديدة للقوة كلما دأبت تبحث عن تصريفات لهذه القوة بغية بغية الحصول على مكانة معينة أو الخروج من اسر السيطرة للقوى المسيطرة أقليميا ام دوليا، ولم يركز التغير في القوة الداخلية أو حدود انتشار القوة على الجانب العسكري وما يمتلكه طرف (أ) من سلاح يعود امتلاكه طرف(ب) بغية تحقيق التوازن العسكري الأقليمي أو الدولي، وانما ذهبت الى ابعاد من ذلك والسبب في تعدد عناصر القوة المؤثرة مع زيادة قابلية انتشارها، فمثلت القوة الاقتصادية صوره ناجعة لانتشار القوة واصبحت ادواتها اكثر تأثير حيث يرى جوزيف اس. ناي ان انتشار القوة الاقتصادية وامتدادها الى فاعلين من غير الدول ، بما فيها اتحاد الشركات العابرة للحدود زاد من عدم امكانية السيطرة على انتشارها والتحكم ^(٣٦)بقوتها لان الفاعلين في السوق يصعب التحكم فيه ولان شروط السوق متغيرة.

كذلك نرى ان قوة التجمع الالكتروني المرتكبة الى مصادر المعلومات والحاسوب التي اخذت طابعا انتشاريا واسع ساهمت في تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، الا أن اطر انتشارها تجاوزت كل الحدود السيادية للدول حتى باتت الدول جميعها والمتقدمة منها تبحث عن مصدات دفاعية وليس عن سبل معالجة انتشار هذا النوع من القوة؛ فلجأت الى "التحوط الالكتروني" المعني بأيجاد النظم المتطورة القادرة . على صد الهجمات الواردة عبر الفضاء السبراني

. المطلب الثاني: امتلاك القوة والتوازن الاستراتيجي

Anthony Kenny في عام 1985 كتب الفيلسوف البريطاني انتوني كيني مؤكداً ان الردع يعد (The Logic of Deterrence) في كتابه منطق الردع مفهوم رئيسي يتيح فهم استراتيجيات هذا العصر ودبلوماسيته، مشيراً الى تراجع الحروب المباشرة بين الدول عامة وبين القوى الكبرى خاصة، وربط هذا الاتجاه بتطور استراتيجيات الردع المتبادل بين القوى الكبرى في النظام الدولي والتي كان اساسها (37) الحياة القوية للقدرات العسكرية بجنتيتها التقليدية والاستراتيجية

في حين يرى الباحث؛ ان انتشار القوة ساهم في تعاضد الحياة القوية للدول، فجنبا الى تطوير القدرات القومية يأتي الانتشار ليعزز جانباً من القوة عن طريق الانتشار النوعي والانتشار الكمي التقليدي، فالحياة النوعية تعني التوفيق على الآخرين ضمن المنطقة التي يحكمها التوازن، بينما حياة القوة التقليدية تعني تداخل ميزان التوازن لصالح الدول الأخرى ذات الحياة النوعية لموضوع قووية القدرات المتاحة والسلوك الناتج عنها.

بينما ساهمت العولمة في تعزيز انتشار القوة مما سهل ذلك امتلاك الدول لأجناس جديدة من القوة : كالقوة الابتكارية والتي أصبحت ركيزة للسياسات الدولية وأولوية تنافسية للعديد من الدول ويرتبط الابتكار بمجموعة من المفاهيم من قبيل " انتشار الابتكار " أي انتشار الافكار والمفاهيم التجريدية والمعلومات التقنية والممارسات الفعلية ضمن النظام الاجتماعي من خلال الاتصال والانتشار والتأثير والتدفق من مصادرها الى متبنيها، وزادت أهمية ذلك المفهوم في ظل انتشار الابتكار عبر الدول والمجتمعات وتنامي العولمة وتطور أنظمة الاتصال عالية الكفاءة والترابط العالمي في الاقتصاد⁽³⁸⁾، ولم يقف حياة القوة الابتكارية في مجال الاتصالات والتواصل والتأثير بل ساهمت في تعزيز القوة الشاملة للدولة بكاف جوانبها فلو اردنا الحديث عن القدرات العسكرية نجد للقوة الابتكارية أثر في تطوير الاسلحة التقليدية . والاستراتيجية

من هنا لابد من طرح تساؤل مهم كيف يمكن للانتشار ان يؤثر في حركة التوازنات الدولية؟

تؤدي الحيازة على القوة الى انتشار القوة من ثم الى نهج الحيازة القوية من ثم الارتباك في التصرف في القوة، من ثم يؤدي سياسات طاردة للتوازن (توازن التهديد)

مخطط افتراضي من تصميم الباحث بالأعتماد على محاضرات أ.د منعم العمار،
تفاضل القوة ، الدراسات العليا/ الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين،

2019.

. المطلب الثالث : انتقال القوة والتوازن الاستراتيجي

ان انتقال القوة يعني حيازة اطراف اخرى على مصادر قوية ما يؤدي الى احتمالية بروز اقطاب جديدة مألكة للقوة تسعى بالمقدار الذي حازت عليه من قوة ان تفرض سياسات توازن أقليمية أو دولية، ما يزيد فرصه الصراع والحرب، فعلى الرغم من من ادعاء المتفائلين بأن التنافس الامني والحرب بين القوى العظمى قد غادرا النظام

بلا رجعة ادعاء خاطئ على حد تعبير جون مير شايمر ، فلا تزال كل الدول الكبرى حول العالم يهيمن عليها منطق توازن القوة ولا تزال عازمة على التنافس على القوة فيما بينها في المستقبل المنظور، فلا تزال القوى تخشى القوى الأخرى وتسعى الى زيادة قوتها على حساب الأخرى⁽³⁹⁾ لان سلوك القوة لم يتغير حتى مع سقوط الاتحاد السوفيت وتغير هيكلية النظام الدولي بأنتهاء الحرب الباردة حيث بقيت القوة هي الدافع الرئيس في حركة التوازنات الإقليمية والدولية، وبقيت الدول هي الفاعل الاساس في السياسة الدولية، وان التغير حدث فقط في توزيع القوة وليس في فوظوية النظام الدولي⁽⁴⁰⁾ .

وعادة ما يدور في الذهن ان انتقال القوة أو الحيازة على قدر كافي من القوة يؤدي الى توازن غير مستقر يأول الى قيام حرب ، ويعبر ابراهيم ابو خزام بأن التوازن هو جرثومة الحرب وهناك كثير من الكتاب الذين يدعمون فكرة الربط بين توازن القوى والحرب، فيذهب كريفلد الى ان اندلاع القتال يقتضي في معظم الاحوال، على الصعيد العملي درجة من التكافؤ والتوازن الا ان ذلك لا يعني ان النزاعات المسلحة لا تسدلع الا بين طرفين متوازنين لكن ذلك ان حدث ليس بالضرورة ان يسمى حربا،⁽⁴¹⁾ فيمكن وصفه بالمعركة أو جريما أو غو احيانا

ومن هنا يمكن القول؛ أنَّ انتقال القوة يقترب احيانا من انتشار القوة الا إنه ثمة فارق مهم لا يميزه البعض ، فبالرغم من أنَّ انتشار القوة ممكن ان يؤدي الى تغير هيكلية النظام العالمي على سبيل المثال من القطبية الاحادية الى القطبية الثنائية أو الى نظام متعدد الاقطاب ، الا أنَّ الدولة المألكة لأساس القوة تبقى تحتفظ بشي من القوة تنكافي احيانا أو تتفوق ربما على القوى المنافسة الأخرى الحائزة على القوة نتيجة الانتشار، وليس بالضرورة ان تكون هناك حربا لغرض انتشار القوة فالتنافس وحده يكفي للحيازة على القوة نتيجة تطوير القدرات القومية للدولة أو أي نوع من انواع الاكتساب كالشراء مثلا ، الا ان انتقال القوة يحول تماما الى تفوق القوة المنتصرة في

المقابل تفقد القوة الآخري قدراتها اللازمة للتكافؤ أو التعادل ما يفقد التوازن شكله ومضمونه.

واللافت للنظر ايضا؛ ثمة انعطاف في تغير مسار التوازن الاستراتيجي، فجاء تعاطم القوة الاستخبارية لتساهم في انتقال القوة من خلال العمليات الاستخبارية جمع المعلومات السرية ومعالجتها بالشكل الذي يتيح للدولة امتلاك ما تخفيه الدول الآخري من عناصر قوة، وعادة ما تلجى الاستخبارات الى الفضاء الالكتروني بغية تحقيق الهدف المرجوه ، الطريقة التي اختصرت كثير من العمل الاستخباري الميداني.

. المبحث الثالث: مآلات انتشار القوة

أنَّ الإمكانات العامة التي تستخدمها الدولة في عملية التأثير بين مستويين الأول: يمثل موارد تستخدمها الدولة على المستوى البعيد كالموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية و الديمغرافية وهي تشكل أساس القوة والثاني: يمثل قدرات تستخدمها الدولة مباشرة في ممارسة التأثير على المدى القريب كالقوة العسكرية والاستخبارية والتمثيل الدبلوماسي وهي تشكل أدوات القوة ، وانطلاقا من كون المنحنى معطى متغير يعتمد بالدرجة الأساس على ما تحوزه الدولة من مقومات قوة ذاتية أو مكتسبة نتيجة الانتشار القوة، لذا فإن فاعلية الاداء على المستوى الداخلي للدولة من حيث تجميع القوة وتوظيفها جنبا الى اكتسابها ومن ثم توجيهها صوب الخارج تؤثر وبشكل مباشر على طبيعة التوازن الاستراتيجي العالمي ما يمنح "نموذج الاستمرارية القويوة" ، وان غيابها وتأكل القوة وتراجع المؤشرات الداخلية وانخفاض منحى القوة الداخلي يجعل على "امام الانموذج الثاني (تراجع قووية الاداء الاستراتيجي

مآل استدامة هيكلية التوازن الاستراتيجي (بمؤشر استمرارية التفوق الضابط ١.

(للتوازن

لا أحد يستطيع انكار ان صفة القوة أو معيار القوة وامتلاكها لدى الدول، كانت قد ساهمت الى حد كبير بتشكيل البيئة الدولية ، كما ولعبت دوراً في تحديد المصالح (٤٢). ونيلها في السياسة الدولية عبر الازمنة

لذا أن امتلاك روسيا السلاح النووي مثيل واقعة مهمة في تاريخ التوازن الدولي، وان دخول الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الامريكية وتمحور الدول حولهما انتج ذلك نظاماً قطبية الثنائي واستمر حتى نهاية الحرب الباردة مثل ذلك تزايد في مُتحنى القوى لدى الاتحاد السوفيتي آنذاك مما خلق نوع من التكافؤ وولادة نظام القطبية الثنائية ، الا أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانسحابه من المسرح الدولي تاركا الساحة للولايات المتحدة الامريكية مثل تراجع في منحنى القوة بشكل عام بالنسبة للاتحاد السوفيتي سابقاً^(٤٣) ، تقابل ذلك في زيادة منحنى القوة والاداء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ما يجعله شريك عالمي في معظم التوازنات الإقليمية والدولة، بناء على ما تحوزه الذات الامريكية من مقومات قوة متزايدة ، فضلاً عن ضخامة اهدافها ومصالحها، كقوة متفردة في العالم واتساع قنوات ترجمتها للافعال لتتحول الى علاقة التغير وعبر قوانين المصلحة والتفوق من المركزية (٤٤) الى التخصصية .

ازاء ذلك يأتي انتشار القوة ليحدد أطر جديدة ، تلجأ اليه الدول في استراتيجيات متعددة تحقق من خلالها مصالحها القومية وتنفيذ سياساتها الخارجية، منها ما هو صراع ، ومنها ما يوظف الحياد ، ومنها ما يعتمد على التوازن ذاته، ومنها ما يعتمد على التحالفات كوسيلة لتحقيق التكافؤ أو ما يعرف بمسايرة الركب، ومنها أخيراً (٤٥) ما ينشد المهادنة أو يستغرق في التبعية

وبالتالي فإن امتلاك القوة النوعية هنا يصبح قوة مضافة لقوة الدولة تعزز عملية توغلها على المستوى الإقليمي أو العالمي، بالقدر الذي يمنحها امتلاك القوة ذلك الانتشار، وبذلك فإن التحولات التي تؤدي الى تصاعد منحنى الاداء تتطلب مستويات مرتفعه من رأس المال التنظيمي والكثافة المالية؛ لان معدل انتشارها ومداه يحتمل ان

يكونا مقيدين، وينبغي ان يكونا مقيدين، من الناحية النظرية وأن يكون لها تأثير اكبر في ميزان القوة؛ لان الدول التي تستفيد من الابتكارات العسكرية ستكتسب مزايا طويلة المدى من حيث القوة غير المتناظرة، والقوى الكبرى التي تفتقر القدرة على تبني الابتكارات العسكرية الرئيسية الجديدة هي ايضا الدول الأكثر ميلا لإرتكاب الأخطاء (٤٦) الاستراتيجية عندما تواجه احد التحديات.

ومن هنا يمكن القول ان مؤشر الاستمرارية يفضي الى استدامة هيكل التوازن المتمثل بالتفوق في القوة لأحد الاطراف القادرة على توفير اقصى تركيز من الكثافة المالية جنباً الى توفير والقوة الابتكارية والتكنولوجية في بناء القوة العسكرية غير المتناظرة والمحافظة على استدامه هذه القوة، وهذا ما يمكن مقارنته على واقع النظام الدولي الحالي المتمثل بالتفوق احادي الجانب يحسب الى الولايات المتحدة الامريكية على حساب غيرها من القوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي، الا ان ذلك لا يعني عدم امكانية بزوغ طرف الى الساحة العالمية ذلك ما دفعنا الى التطرق الى مآل اخر في المطلب التالي.

مآل تذبذب بنية التوازن الاستراتيجي (بمؤشر انحدار المؤشرات الضابطه ٢.

(للتوازن).

يفضي انتشار القوة الى تعدد أطراف المألكة للقوة بحيث يؤدي الى تراجع عملية التوازن أو انحدارها ما ينتج عنه تذبذب في بنية التوازن الاستراتيجي الشامل كيف؟ لا شك إن عالم السياسة لا يمكن ان يستقر تحت خط معين، ذلك ان هيكلية القوى الدولية تتغير وفقاً لصعود أو هبوط القوة الدولية، وهذا ما يؤكد عالم اليوم الحركي بمتغيراته السريعة، فلا يمكن القول بأستمرارية وجود قوة دولية لذاتها، دونما أن نؤشر احتمالية نمو معايير القوة لدى الدول الأخرى وبالتالي احتمالية صعودها وبشكل تدريجي الى مراتب متقدمة بين القوى الدولية الفاعلة ، لتمارس دوراً (٤٧) تأثيرياً يتسق ومقدرات القوة التي تحوزها .

يرتبط توازن القوى العالمية ارتباطاً وثيقاً بعامل القوة، ما يدفع كل دولة الى زيادة اهتمامها بالتسلح لتبقى على مستوى معين من التوازن مع اقرانها من الدول مما يؤدي الى الافراط في البحث عن القوة وامتلاكها، وان هذا الافراط في امتلاك القوة يؤدي بدوره الى زعزعة الاستقرار الدولي ويدفع الدول الى التصادم ليصبح هنا التوازن ليس اكثر من عملية نسبية ومؤقتة⁽⁴⁸⁾؛ تتجه الى تراجع قووية الاداء الاستراتيجي المفضي الى التوازن لدى احد الاطراف ما يجعله يبحث عن تعزيز القوة لضبط ايقاع التوازن من جديد.

ذلك ان تعدد الفواعل المآلكة للقوة نتيجة الانتشار القوي بشقيه التقليدي والاستراتيجي يدفع الدول الحائزة حديثاً على أجناس القوة الجديدة الى الرغبة في تغيير ميزان القوى لكفها ، أي بمعنى استثمار هذه الحياة وتوظيفها لتأدية دور اكبر على (S400 - النطاق الأقليمي أو الدولي ، فحياة روسيا على منظومة الدفاع الجوي المتقدمة نتيجة تطوير قدراتها القومية ومنظومات اخرى للردع الصاروخي S500) ومنظومة (SM-3 Block 1B) و (SM-1 Block 1A) مثل منظومة المعدلة والمجهزة لنصبها على متن السفن (SM-3 Block 2A) صواريخ الحرية والتي تم نشرها منذ عام 2018، جنباً الى الاستعداد لنشر الصواريخ والمقرر نشرها في عام 2020، جعل (SM-3 Block 2B) الاعتراضية من فئة منها قوة مؤثرة في بنية التوازنات الأقليمية حيثما تنشر⁽⁴⁹⁾، ما جعل الاطراف الأخرى . تبحث عن خيارات جديدة كدرب من دروب استعادة التوازن

فرض انتشار القوة بيئة دولية جديدة لم يجدي نفعا فيها التوازن التقليدي وانما اصبحت الدول تبحث عن منقذات فليجئ الدول الى التحوط الاستراتيجي والتي تبحث فيها الدولة عن احاطة مصادر تهديد الامن الوطني وتجنب الدخول في صراعات غير متكافئة أو وهو ما يطلق عليه ايضا بالتوازن الناعم

ويقول مورجنتاؤ في هذا الصدد " يؤدي التطلع الى السلطان من جانب دول عديدة تسعى في كل واحدة منها الى الحفاظ على الوضع القائم أو الاحاطه به" حيث يعرف توازن القوى بأنه نظام يهدف للحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمن الاستقرار ليس وحده هدف التوازن وانما يضاف اليه المحافظة على ^(٥٠)العناصر المؤلفة للنظام.

لذلك يمكن القول؛ ان الدول اخذت تبحث عن اليات جديدة في تحقيق

: التوازن قوامها

امتلاك ما يمتلكه الآخرون من قدرات جديدة في ظل انتشار القوة، ما يؤول الى فرض توازن التهديد، والحفاظ على ما تملكه الدول من قدرات ومنع انتشارها، وتحديث القدرات الذاتية واللجوء الى التخصصية القوية والارتكان آلية في عملية فرض التوازن.

ذلك ما غير مسار التوازن في ظل انتشار القوة وجل من الدول في حالة سباق تسلح جديد حيث يمكن وصفه (توازن التسلح) لان انتشار القوة جعل من منحى القوى في حالة عدم استقرار، فلم يعد هناك توازن استراتيجي شامل للقوة بين الدول وانما اصبحت الدول تتوازن مع غيرها في جزئيات من القوة وتتفوق عليها في اخرى، ما يشير ذلك الى احتمالية بزوغ القوى الأخرى، أو الميل الى التعددية القطبية.

وبما ان التعددية القطبية تعني: توزيع القوة على عدد من القوى أو الكتلات أو المحاور سواء أكانت متساوية أم غير متساوية في القدرات، وذلك يعني: إن مقومات القوة بحدود المستقبل المتوسط لن تبقى متركزة في قطب واحد أو قطبين اثنين. ولكنها مشتتة وموزعة بين مجموعة من القوى أو الأقطاب في إطار شبه متعادل تقريبا⁽⁵¹⁾، يحرك التوازنات الإقليمية والدولية ويذهب بها باتجاه التقارب في القوة ما يحدث حالة من الردع المتكافئ نسبيا خصوصية بين الدول الحائزة على اسلحة التدمير

الشامل، أو الى حالة أكثر فوضوية في استخدام القوة المكتسبة نتيجة انتشار القوة ما يحدث حالة من التصادم أو الحرب أو الفوضى العارمة في النظام العالمي .

(خيارات اخرى) المسؤولية الدولية - الأمن الجماعي - التحوط الاستراتيجي 3.

طالما إن توازن القوى يعني وجود اقطاب أو فواعل تتقابل في ما تحوزه من قوة بغية فرض التوازن بغض النظر عما هو شكل ذلك التوازن، فإن الدول تبقى تحتفظ بحالة البحث عن اجناس القوة خشية من الاطراف الأخرى وحيازنها على أي شكل من القوة، تمثل قوة مضافة لقدراتها المتزنة بها مع القوى الأخرى ما يخلق لها فارق في القوة نسبياً، ومن ثم يميل في كفة الميزان القوي بين اطراف التوازن .

وبذلك فإن فكرة توازن القوى لم تعد تجدي نفعا بالاخص مع حالات تزايد انتشار القوة في ظل العولمة المفرطة ، ذلك ما يجعل الدول تبحث عن مسارب جديدة . بغية تحقيق الاستقرار بشكل تعاوني وليس بشكل تطادي

على الرغم من محاولة الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية التوسيع من انتشار قوتها الناعمة على المستوى العالمي، بمجالاتها المختلفة، سينمائياً، اعلامياً وفعاليات اخرى ثقافية واجتماعية، الا ان قوى دولية اخرى لا تزال مساحتها ضيقة جداً على صعيد القوة اللينة، قياساً بحجم استخدامات قوتها الصلبة أو الخشنة، (62) كروسيا الاتحادية .

ومنها جاءت فكرة المسؤولية الدولية كدرب من دروب فرض السلم ومواجهة المعوقات الذات التأثير العالمي، فلما ازداد اثر التنظيمات الارهابية واتخذت نطاقا جيوسياسي جديد في حالة تنظيم داعش عام 2014 بحيازته على نطاق جغرافي عابر للحدود، ولما بات اثره يصدع في مختلف عواصم الدول الغربية ومن ضمنها، دأبت الحاجة الى تمرير المسؤولية الدولية في مكافحة الارهاب واطلقت الاستراتيجيات المشتركة تشترك فيها اطراف دولية متعدد كالتحالف الدولي المعلن ضد تنظيم داعش ولما بات الخطر يهدد الجميع دون استثناء ليس الخطر المتمثل في التهديدات التقليدية وانما ذهب الى ما هو ابعد من ذلك فتضمن التهديدات والكوارث الطبيعية،

طرحت فكرة الامن الجماعي ، أو نظام الامن الجماعي كمحاولة لكسر جماع نظام التوازن الدولي عن طريق الاستخدام المغاير للقوة، فيرى كار مثلاً ان نظام الامن الجماعي ليس الا سياسة القوة، وان الامن الجماعي يعني ان حفظ السلم والامن الدولي من مصلحة الدول كلها، وهو ليس حالة من تقاس النفوذ عن طريق عرض القوة (٥٣). المتاحة

على الرغم من ذلك فإن فكرة الامن الجماعي يرى فيها البعض انها مسرب من مسارب تحقيق التعاون والتشارك في القوة وتوظيفها بالشكل الذي يتعد قليلاً عن حاله التظاد المبني عليها فكرة التوازن، كما انها تمثل المسكن والمهدئ للنظام الدولي الحالي

وفي اطار اختلاف توظيف القوة بين نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي فإن احدهما يختلف عن الآخر في الميكانيزم المستخدم في استغلال القوة، فعندما يذهب توازن القوى الى اطار تنافسي بين الفواعل المشاركة، فإن الامن الجماعي يسعى الى التأكيد على موائمة المصالح وتطوير التعاون، وفي هذا السياق يرى التوازن ان الصراع هو القاعدة المؤسسة لبنية النظام الدولي ، في حين يرى الامن الجماعي ان بنية **Richard betts** النظام الدولي يجب ان تكون بأطار تعاوني ويناقش (ريتشارد بيتس ان التميز الاساسي بين كلا المنهجين هو اعتماد نظام الامن الجماعي على (**betts** قواعد معيارية تختلف عن النظام توازن القوى ، فهو يقوم على اساس ان الدول " يجب ان تخضع مصالحها الخاصة الملحة الى مصالح عامه أو المصالح البعيدة، بمعنى انه يجب يثير العدوان استجابة أوتوماتيكية من جميع دول النظام، بينما نظام توازن القوى (٥٤). لايسعى الى التعاونيه

بينما يذهب البعض بمآل استخدام القوة بغية تحصين الذات من خلال احاطة مصادر التهديد المستقبلي وتغيير خيارات المعالجة من خلال التحوط الاستراتيجي الشامل

فالولايات المتحدة الامريكية تدرك ان الصين قوة تنمو بشكل سريع، قد تشكل احد اهم المخاطر التي تبعثها الصين للولايات المتحدة عالمياً، لاسيما عندما يتضمن الحديث عن هيكلية القوة العالمية استناداً الى معايير القوة التي تحوزها

الصين ، الأمر الذي قد يحرج الولايات المتحدة مستقبلاً فيما يتعلق بوضعها الاقتصادي ، وهل تستطيع اتخاذ خطوات تحد فيها من قوة الصين اقتصادياً^(٥٥).

لذلك عادة ما نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تلجأ الى احاطه مصادر التهديد أي كانت سواء في الجانب الاقتصادي فتتجه الى فرض العقوبات الاقتصادية والضرائب أو (الدفع مقابل الحماية) في ظل ادارة الرئيس دونالد ترامب ، وفي الجانب العسكري - الامني تلجأ الى اشراك الآخرين في المساهمة من خلال الاحلاف الدفاعية (القيادة من الخلف) في ظل ادارة الرئيس السابق باراك أوباما والى حد ما الادارة الحالية.

وهي كذلك تدرك إن روسيا الاتحادية تسعى الى تغيير هيكلية النظام العالمي من خلال رصص القدرات الذاتية التي تسعى بها الى تغير موازين القوى العالمية وتراتبيتها في سلم الهرم الدولي ناهيك عن عدم رضاها بالهيمنة الامريكية المطلقة، الا ان الولايات المتحدة الامريكية هي ايضا لم تقبل بالتشارك معها، خصوصا اذا ما ذكرنا ان سر تفوق الولايات المتحدة الامريكية وجعلها في محل القوة المطلقة يعود الى امرين الأول: الحيازة الواسعة للمقدرات العسكرية - التكنولوجية - الاقتصادية الى الخ ، وانتشارها في عصر الكمبيوتر، والثاني جزئيا تسببت في بروزها بشكل القوة المطلقة هو انهيار الاتحاد السوفيتي^(٥٦)، فمن المؤكد اننا ستسعى جاهدة الى التواجد في جميع الجبهات التي تحسن مكانتها الدولية في تراتبية الهرم الدولي.

الخاتمة

يعد موضوع القوة، وسبل أنتشارها، من اهم المواضيع المؤثرة في حركة التوازن الأقليمي والدولي وسلوك الدول، جنبا الى تأثير ينسحب في العموم على السياسة الدولية

وليس بغريب ان كل دولة تتطلع للتأثير في سواها، من اجل نيل مصالحها الاستراتيجية، لاسيما القوى الدولية متوسطة وكبيرة التأثير، ساعية في سبيل ذلك الى توظيف كل مدخلات القوة التأثير، تقف في مقدمتها القوية التأثيرية للدولة ، والكامنة

في توليفة مدخلات قوامها ما تحوزه الدولة من قدرات قومية، تسهم بشكل تأثيري كبير في تحقيق اهداف الدولة العليا ،

ولما كانت القوى الدولية تعمل جاهدة على كبح جماح الآخرين في كل تقاطع للمصالح والنفوذ، على المستوى الدولي، وقبله الأقليمي، فإن ذلك يضعنا في احيان كثيرة على احتمالية سعي كل منها لاسيما تلك المتوازية في مدخلات القوة الى تحقيق حالة باتت ظاهرة متسعة في عالمنا اليوم، الا وهي "التوازن الاستراتيجي" بشقيه . الأقليمي والعالمي .

وهذا يقود بنا الى محأولة تلك القوة ضبط ايقاع ذلك التوازن، ظاهرياً، ومحأولة كسره لصالحها على حساب الخصم باطنياً، وهذا يعتمد على موضوع مهم جداً هو مدى رغبة الدول في اجهاد ذاتها لتوسيع حركة القوة لديها بمدخل منضبط يفضي الى مخرج مهم وهو حيابة قووية مؤثرة تزيج الخصم نسبياً على حساب تحقيق مصالح الذات، ما يتسق مع مآل استمرارية التوازن الاستراتيجي بمستواه الأقليمي والدولي، نتيجة التفوق في القوة وخلق الفارق في الحيازة الذي يجعل من الخصوم أو المنافسين غير قادرين بلحق ركب الحيازة ما يخلق توازن التفوق القوي .

وفي جانب اخر ان انشار القوة غير المسيطر الذي فرضته المتغيرات الدولية من افول وهبوط بين القوى أو نتيجة اكتساب القدرات الابتكارية والمعرفية جنباً الى التكنولوجيا والكثافة المآلية احوال الى تعدد الفواعل المآلكة للقوة بالشكل الذي يجعلها تؤثر في حركة التوازنات العالمية والذي يتسق في ذلك مع مآل تذبذب بنية التوازن ، ولكل من هذه الرؤى فرضياتها العلمية، وبذا كنا قد انتهينا في هذا البحث الى ثلاث مشاهد، يميل الأول منها الى تصاعد منحى قووية الاداء الاستراتيجي، بينما يذهب الآخر الى تراجع منحى قووية الاداء، وبالتالي تراجع بنية التوازن الاستراتيجي، بينما يذهب المشهد الثالث الى تجأوز حالة التنافس فيبدء الركون الى التعأون الدولي كدرب من دروب الاستعمال الامثل للقوة فمنه من يذهب بأتجاه التشارك في استخدام القوة مجابهة للاخطار العالمية المحدقه، ومنهم من يتجه الى تمرير المسؤوليه الدولية عن

طريق المؤسسات الدولية الفاعله، ومنهم من يحذو باتجاه مجابهه المسبقة للاخطار المحتمله التي تهدد الامن القومي ذلك ما يسمى بالتحوط الاستراتيجي، سيما وان لكل من الخيارات اشتراطاته العلمية الداعمة.

1. ايمان احمد رجب، لماذا القوة، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (188)، ابريل 2012، المجلد 47، ص 3 - 1

2. زيد محمد علي اسماعيل، مركزية القوة في الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة - النهريه - كلية العلوم السياسية، ص 14

3. أ.د منعم العمار ، تفاضل القوى ، محاضرة القيت على طلبة الدكتوراه (السنة التحضيرية) قسم الاستراتيجية - كلية العلوم السياسية ، جامعة - النهرين، بتاريخ ، 4/12/2018

4. جمال علي زهران ، قياس قوة الدولة ،مجلة المستقبل العربي ،عدد 32،سنة 1996،ص 43 - 4

5. رهام مقبل ، مركب القوة عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية ، اتجاهات نظرية - ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 188، ابريل 2012، ص 6

6. محمد أزهر سعيد السماك، قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية ،دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، - 210-211 .

7. احمد جلال ، صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط ، (2002-2010)، ط 1، المكتب العربي للمعارف، عمان - الاردن ، 2015، ص 26

8. د. محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد عام 2008 ادارة بارك اوباما نموذجا، ط 1، العبيكان للنشر ،المملكة العربية - السعودية - الرياض، 2016،ص 59

9. محمد أزهر سعيد السماك، قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية ،مصدر سبق ذكره، 64 - 9

10. أ.د منعم صاحي العمار، محاضرة بعنوان " انتشار القوة " القيت على طلبة الدكتوراه - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، بتاريخ - 26/3/2019.

11. زيد محمد علي اسماعيل، مركزية القوة في الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، س 16 - 11

12. علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية ، ط 1، مكتبة الاسكندرية - مركز الدراسات الاستراتيجية، الاسكندرية - مصر ، 2019، ص 20

13. مايكل شيهان ، توازن القوى التاريخ والنظرية ، ترجمة احمد مصطفى ، ط 1، مركز المحروسة للنشر وخدمات التوزيع، القاهرة - مصر - 2015، ص 18

- 14 - T. V. Paul ، James J . Wirtz ، Michel ، Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century, Stanford University Press, First Edition, 2004, California – U.S.A, ph. 30-31.
- د. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط 2، بيروت – لبنان ، 2009، ص 43 - 15
- د. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، المصدر السابق، ص 43 - 16
- د فراس محمد احمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ظل بيئة امنية متغيرة، ط 1، دار الاكاديميون للطباعة والنشر، عمان - - 17
الاردن ، 2015، ص: 101-102
- د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دراسة نظرية، ط 1، دار الحكمة ، بغداد العراق، 1991، ص: 259 - 18
- ريشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، (الاستعارات والاساطير والنماذج) ترجمة: جهاد عودة، المكتب العربي للمعارف ، ط 2، - 19
2009، ص 21-22
- لبنى خميس، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة - 20
النهريين، كلية العلوم السياسة - قسم الاستراتيجية ، 2009، ص: 11 وما بعدها
- د فراس محمد احمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ظل بيئة امنية متغيرة، مصدر سبق ذكره ، ص: 106 - 21
- مايكل شيهان ، توازن القوى التاريخ والنظرية ، ترجمة احمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره، ص 25 - 22
- ايهاب خليفه، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت الولايات المتحدة الامريكية انموذجا، العربي للنشر - 23
والتوزيع، ط 1، القاهرة 2017، ص 62
- أ.د منعم صاحي العمار، انتشار القوة ، محاضرة القيت على طلبة الدراسات العليا الدكتوراه، جامعة النهريين - كلية العلوم السياسية، قسم - 24
الاستراتيجية بأريخ 16/4/2019
- د. محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، المكتب العربي للمعارف ، ط 1، القاهرة - مصر، 2018، ص 60 - 25
- علي جلال معوض اعدة الانتشار، تحليل اولي لابعاد انتشار القوة "داخل وبين الدول"، مصدر سبق ذكره، ص 13 - 26
- جوزيف . اس ناي(الابن)، مستقبل القوة ، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع ، مصدر سبق ذكره ، ص 141 - 27
- علي جلال معوض اعدة الانتشار، تحليل اولي لابعاد انتشار القوة "داخل وبين الدول"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(188) المجلد - 28
(47)، ابريل 2012، ص 18

جوزيف . اس ناي(الابن)، مستقبل القوة ، ترجمة:احمد عبد الحميد نافع ، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة – مصر، 2015، ص - 29
141

د.عبد اللطيف حمزة القراري، الاستراتيجية..النظرية والتطبيق في القيادة والاعمال ودورها في صعود الامم والدول، أكاديمية أكسفورد العليا للتعليم عن بعد، ط 1، - 30
د.ت، ص 185

ايهاب خليفه، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت الولايات المتحدة الامريكية انموذجا، مصدر سبق ذكره ، ص 44 - 31

أ.د منعم العمار ، تفاضل القوى ، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا الدكتوراه ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية ، قسم - 32
4/12/2018، بتاريخ بغداد، العراق – بغداد، الاستراتيجية،

مايكل هورويتس، انتشار القوة العسكرية اسبابه ونتائجه بالنسبة الى السياسة الدولية، دراسات مترجمة (62) تصوير احمد ياسين، ط 1، مركز - 33
الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ضبي- الامارات العربية المتحدة، 2013، ص:20

محمد عبد لله يونس ، مدخل تحجيم الفوضوية في النظام الدولي، ملحق مجلة السياسة الدولية، المجلد (53) ، العدد (211) يناير 2018، - 34
ص 25

ريشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية،(الاستعارات والاساطير والنماذج) ترجمة: جهاد عودة، مصدر سبق ذكره ، ص 191 - 35

.جوزيف . اس ناي(الابن)، مستقبل القوة ، مصدر سبق ذكره ، ص 104 - 36

مالك عوني، الردع المركب وامكانية ضبط تحديات انتشار القوة عالميا، ملحق مجلة السياسة الدولية ، المجلد (53) ، العدد(213)، يوليو - 37
2018، ص 3

د. رغدة البهي،الابتكار والعلاقات الدولية .. الارتباطات النظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، المجلد (54)، العدد (215) ، يناير 2019، - 38
ص 5

جون مير شايمر،مأساة القوى العظمى، ترجمة: د.مصطفى محمد قاسم ، النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة - 39
العربية السعودية، 2012، ص 452

.المصدر السابق - نفس الصفحة - 40

د. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، المصدر السابق، ص 36-37 - 41

- 42 - Amitav Acharya, Barry Buzan, The Making of Global International Relations, UK, Cambridge University Press, 2019, p:285.
- 43 - عبد المنعم عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2015، ص 186 - 187.
- 44 - أ.د. منعم صاحي العمار، منازعات الذات " هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغير " الولايات المتحدة انموذجا، - المكتبة الوطنية، 2012، 116.
- 45 - د. ايمن ابراهيم الدسوقي، التحولات الاستراتيجية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(215)، يناير 2019، ص 30 - 31.
- 46 - مايكل هورويتس، انتشار القوة العسكرية اسبابه ونتائجه بالنسبة الى السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 74 - 75.
- 47 - Yan Xuetong, Leadership and the Rise of Great Powers, Princeton University Press, 2019, p:156.
- 48 - يونس مؤيد يونس، دوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان - - الاردن، 2015، ص 47.
- 49 - ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسي من الاقليمية الى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، ط 2، أي - كتب للطباعة والنشر، لندن - المملكة المتحدة، 2017 ص 70.
- 50 - د. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 60-61 - 62.
- 51 - محمد جودت عامر، توزيع القوة ومستقبل التوازن العالمي، اطروحة دكتوراه " غير منشورة"، جامعة النهدين - كلية العلوم السياسية، 2018، - ص:252.
- 52 - Mathilde Chatin, Giulio Gallarotti, Emerging Powers in International Politics: The BRICS and Soft Power, Routledge, Uk, 2019, p:27.
- 53 - مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة احمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 180 - 181.
- 54 - مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، المصدر السابق ص 180 - 181.
- 55 - Michael Yahuda, The International Politics of the Asia-Pacific, Uk ,Routledge, 2019, p:98.
- 56 - أيمي شوا، عصر الامبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم واسباب سقوطها، ترجمة: منذر محمود صالح، ط 1 العبيكان - للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2010، ص 25.